النهار
الجمعة 12-11-2010 العدد 24221
17

نعم يمكن تحسين ظروف السجناء في لبنان "اليوم السابع" جمع وزراء ومعنيين اتفقوا على السعي

المشاركون في الندوة في بيت المحامي، من اليمين: الاب شاموسي، الدكتور نشابه، الوزير نجار، النقيبة حداد، الوزير الصايغ، الدكتورة مشيلب.
(ميشال صايغ)

تدفع مشاريع منظمة "عملية اليوم السابع" التابعة لجامعة القديس يوسف، آراء الوزراء والمحامين والقضاة والمختصين والتكاتف العملي في ما بينهم، الى القول: "نعم يمكننا تحسين ظروف عيش المساجين في السجون اللبنانية، بشرط وجود الارادة والرغبة السياسية الحقيقية لأن الارادة على الصعيد الانساني والاجتماعي والتطوعي حاضرة وأثبتت نجاحها في تحقيق أهدافها بمهارة ومهنية".

هذا الاستنتاج خلاصة لأفكار ومقاربات حفلت بها ندوة أقيمت أمس في "بيت المحامي" بدعوة من "عملية اليوم السابع" بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت ومعهد الدروس القضائية، موضوعها أوضاع المساجين الانسانية. وشارك في جلستها الافتتاحية وزيرا العدل ابرهيم نجار والشؤون الاجتماعية سليم الصايغ والدكتور عمر نشابه ممثلا وزير الداخلية والبلديات زياد بارود الى نقيب المحامين في بيروت أمل حداد، رئيس جامعة القديس يوسف الأب رينه شاموسي، والدكتورة ندى مشيلب عضو مجلس "عملية اليوم السابع".

وحضرت وزيرة الدولة منى عفيش، رئيس مجلس شورى الدولة القاضي شكري صادر، رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي غالب غانم وجمع كبير من القضاة والمحامين.

عالم السجون هو الميدان الجديد الذي قررت "عملية اليوم السابع" دخوله العام 2009 لبلسمة جروح أناس حرموا حقوقهم المدنية ولكن ليس الانسانية و"رغبة جامعة القديس يوسف في الانضمام الى صفوف المحاربين في معركة "السجون" ربطها شاموسي بالرسالة الثالثة للجامعة، قائلا: "الى جانب التعليم والأبحاث، يهمنا كثيرا أن نعطي أعضاء أسرتنا الجامعية فرصة التواصل مع الأشخاص الأكثر ضعفا في المجتمع وخدمتهم". أما مشيلب فوجهت دعوة الى جميع قدامى الجامعة للتطوع في "اليوم السابع".

"تعيش نقابة المحامين، تعيش العدالة، يعيش لبنان"، شعار بدلالات عدة ختمت به نقيبة المحامين حداد مداخلتها، بعدما عرضت للخطوات التي يجب اتخاذها من أجل أن يعيش جميع السجناء تحت سقف دولة القانون والحريات العامة، ومن أجل صون رسالة أعمدة العدالة القضاة، والمحامين الانسانية العادلة. ومما قالت: "من الضروري انهاء عملية اصلاح السجون بنجاح، ان على صعيد سلطة الوصاية التي يجب أن تكون وزارة العدل، أو على صعيد مقر السجن الذي يجب أن يكون صحيا أكثر وأقل ازدحاما، أو على مستوى متابعة السجناء، وذلك من أجل أن تبقى دولة القانون وألا يعود السجناء الى ارتكاب الجرائم".

في كلمته، أراد الوزير صايغ تسليط الضوء على "فئة من الناس يعانون قساوة السجون حتى وهي خارجه"، فتحدث عن أوضاع عائلات السجناء وأبنائهم الذين هم في أمس الحاجة الى الدعم النفسي والمادي والاجتماعي ويجب أن تشملهم أي خطة اصلاحية للسجون.

وعن المهمات المسؤولة عنها وزارة الداخلية والبلديات في ملف السجون، وهي في طور انجازها لتسليم هذا الملف الى وزارة العدل سنة 2013، قال نشابه: "أطلقت الوزارة مبادرات لتحسين الاوضاع المعيشية في السجون، ونعمل على وضع استراتيجية بناءً على نتائج مسح شامل للسجون الـ24 التي تخضع لسلطة وزير الداخلية بحسب القانون. وتجهد المديرية العامة لقوى الامن الداخلي باشراف وزارة الداخلية لتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية للسجناء ولكن لا بد من الاشارة هنا الى النقص الحاد في العديد والتجهيزات الذي تعانيه المؤسسة والمهمات الكثيرة الملقاة على عاتقها".

وأضاف: "تعمل لجنة عليا مشتركة بين وزارتي الداخلية والعدل على تنفيذ الخطة الخمسية تمهيداً لانتقال السجون من ادارة قوى الامن الداخلي الى ادارة متخصصة من ضمن وزارة العدل. انجزنا بعض التحسينات وما زالت السجون تحتاج الى الكثير. نحن مصممون على الاصلاح ونراهن على تكاتف اللبنانيين".

أما الوزير نجار الذي دعا الى اعادة وضع مشكلات الناس في أوليات العمل الحكومي والنيابي فطالب بألا تعرقل الملفات السياسية مسار ملفات حقوق الانسان والمواطنين، واعتبر أن ملف السجون في أيدٍ امينة حاليا ما دامت بعهدة الوزير بارود لكنه دعا الى التحرك وبناء سجون جديدة وخصخصة المرافق التقنية. وطالب بتطبيق قانون خفض مدة العقوبة بقانون تنظيم العقوبات، وانشاء بنى جديدة في وزارة العدل". وقال: "يجب السهر على تطبيق المعاهدات الدولية التي وقعها لبنان. لذلك أطلقت أخيراً ثلاث مبادرات: الأولى لصياغة مشروع قانون حول تنظيم مدة العقوبة، وادخال معايير بديلة في مجال الحجز وتنفيذ العقوبات. الثانية انشاء مديرية عامة للسجون في وزارة العدل تحل مكان مكتب ادارة السجون. والثالثة لدعم مشروع قانون انشاء مديرية عامة لحقوق الانسان والحريات في وزارة العدل".

زينة باسيل

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"